تحليل السياسات الزراعية لمحصول القمح (دراسة حالة لمنتجي القمح بمنطقة الجبل الاخضر) باستخدام مصفوفة تحليل السياسات (PAM)

*د.خالد عبد العاطي موسى اللافي *دعبدالحميد طاهر بوسلوم **ميلود حمد محمد اللطيف *د. سعاد صالح عمرميكائيل

المستخلص: عادة ما تتدخل الدولة في السياسات الاقتصادية بأشكال مختلفة وآثار هذه السياسات قد تكون غير واضحة ن خلال اثرها على الدخول او تحقيق الكفاءة الانتاجية او الاقتصادية ، لذا فانه ن الضروري ان ي تقييم عل هذه السياسات الاقتصادية ومعرفة ما اذا كان اثرها سلبيا ام ايجابيا ، وتعتبر مصفوفة تحليل السياسات احد احدى ادوات تقييم وتحليل السياسات حيث تم مقارنة اسعار المحاصيل الزراعية الاجتماعية بالأسعار الخاصة بهدف الوصول إلى مقاييس تساعد في تحليل السياسات التداخلية ، لذا جاء هذا البحث بهدف تقدير عناصر مصفوفة تحليل السياسة لنظام محصول القمح عن طريق المقارنة بين الأسعار الاجتماعية والأسعار الخاصة باعتماد أسلوب رياضي يعرف بمصفوفة تحليل السياسة حيث تم تقسيم عناصر الإنتاج إلى موارد محلية ومدخلات قابلة للمتاجرة وتم تقدير حاجة الهكتار الواحد من كل عنصر إنتاجي لحساب كلفة كل عنصر بالسعرين الاجتماعي والخاص بعد اعتماد سعر الصرف التوازني للعملة المحلية البالغ 1.57 دينار/دولار لتعديل الأسعار العالمية للناتج والمدخلات المتاجر بها، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن القيمة الموجبة لصافي تحويلات السياسات والبالغة 222.37 دينار للطن بأن السياسات جاءت لمصلحة المنتجين على المدى القصير كما اشارت باقي نتائج إلى وجود دعم حكومي لأسعار الناتج و وجود اعانات مالية من خلال شراء مستلزمات الانتاج بسعر اقل فيما لو كانت تجارتها حرة وكذلك وجود الدعم الحكومي على المدخلات المحلية وعدم فرض ضرائب على استخدامها، كما اشارت القيمة السالبة للأسعار الاجتماعية إلى أن الدولة تتحمل الخسارة بفرضها سعر اقل من القيمة الحقيقية له، كما اوصت الدراسة بضرورة الاستمرار في تقديم الدعم المباشر وغير المباشر، وتحديد سعر عادل لتوريد محصول القمح بما يتناسب مع السعر العالمي قبل زراعة المحصول بأشهر حتى يضم للمنتج تغطية التكاليف وتحقيق هامش ربحي معقول وسعر عادل للمستهلكين، واعدة النظر في السياسات الحكومية ، وكذلك الاستمرار في انتاج القمح على الرغم من عدم وجود ميزة نسبية في إنتاجه وذلك لكون من المحاصيل الاستراتيجية المهمة والمتعلقة بالأمن الغذائي، كم اوصت باعتماد طرق التحليل التي تأخذ بعين الاعتبار مقارنة الأسعار المحلية مع الأسعار العالمية لدراسة مدى استجابة الأنظمة الزراعية لسياسات التدخل السعرية وكفاءة أداء تلك السياسات.

مقدمة:

تتلخص معظم اهداف سياسة التدخل الحكومي في ثلاثة أهداف هي الكفاءة في استخدام الموارد والعدالة في توزيع الدخل وتحقيق الأمن الغذائي، ويعد السعر الأداة الاساسية التي تعتمدها الحكومات لتحقيق اهداف التدخل الحكومي، ويرى بعض الاقتصاديين أن التدخل الحكومي في تحديد الاسعار الزراعية يترك أثراً سيئاً على النظام الاقتصادي، ويمكن تحديد اثر السياسات السعرية على الاقتصاد القومي بشكل عام وعلى المنتجين بشكل خاص.

تتمثل مشكلة الدراسة في أن السياسة السعرية وتدخلات الدولة في أسعار السلع الزراعية سواءً فيما يتعلق بالمدخلات او المخرجات "المنتج النهائي" تتخللها العديد من الأثار وايضاً انها خلقت جدلاً كبيراً من وجهة نظر الاقتصاديين الزراعيين من

* أستاذ الاقتصاد الزراعي المشارك، قسم لاقتصاد الزراعي،كلية الزراعة، جامعة عمر المختار
* أستاذ المشارك –قسم لاقتصاد الزراعي،كلية الزراعة، جامعة عمر المختار
** باحث
* أستاذ مساعد، كلية الزراعة، جامعة عمر المختار

جانب والمسؤولين وصناع القرار من جانب آخر من حيث التدخلات والفوائد التي يمكن الحصول عليها من تطبيق مثل هذه السياسات.

تهدف الدراسة الى تقدير عناصر مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لنظام محصول القمح في ليبيا وحساب الفروقات الناجمة في الأسعار بسبب سياسة التدخل، أي المقارنة بين الاسعار الاجتماعية والاسعار الخاصة مع حساب الربحية المتحققة من سياسات التدخل.

طريقة التحليل:

تم الاعتماد على أسلوب التحليل الكمي الرياضي والذي يطلق عليه بمصفوفة تحليل السياسة (PAM) لقياس الآثار الاقتصادية المترتبة على سياسات التدخل الحكومي في نظام محصول القمح في ليبيا وهذا الاسلوب عبارة عن اطار حسابي يساعد في تجزئة نظام السلعة (system Commodity) إلى مكوناته الأساسية والتي تتمثل في الأربحية الخاصة (Private profitability) مقاسة بالأسعار الخاصة (Private prices) والاربحية الاجتماعية (Social profitability) مقاسة بالأسعار الاجتماعية (Social prices) أو الأسعار الظلية (Shadow prices) ، والفرق بين السعرين ناجم عن تأثير السياسة التدخلية لذلك فإن مصفوفة تحليل السياسة قد صممت خصيصا لتحليل تشوهات السوق وتدخلات السياسة السعرية في نظام السلعة. وصممت مصفوفة تحليل السياسة على أساس معادلة الربح:

$$Profit = Revenue - Cost = e(P_q).Q - e(P_t).I_t - (P_n).I_n - X$$

إذ أن :

e = سعر الصرف للعملة المحلية.

P_q = سعر الناتج.

P_t = سعر المدخلات المتاجر بها (Tradable inputs).

P_n = سعر الموارد المحلية غير المتاجر بها (Domestic resources).

Q = كمية الناتج.

I_t = كمية المدخلات المتاجر بها.

I_n = كمية الموارد المحلية.

X = تكاليف تأثير بعض العوامل غير المباشرة (العوامل الخارجية "externalities") مثل نقص المعلومات والمخاطرة والاحتكار وطرائق الانتاج.*

*.Eric a,monke Scott R. pearson(1989) **The policy analysis matrix for Agricultura Development**, lthaca NY: cornell University press.

تحسب هذه المتغيرات بسعرين، الأول سعر الصرف الفعلي أو الخاصة (Private prices)، والثاني أسعار الظل أو الاسعار الاجتماعية(Social prices)، والفرق بين السعرين يعطي مقياساً لتأثير السياسة السعرية وهو ما يسمي بالتحويلات(Transfers)، ويتكون هيكل المصفوفة من ثلاثة صفوف وأربعة أعمدة كما هو موضح بالجدول(1) يأتي:

جدول (1) مصفوفة تحليل السياسات

	e(Pq . Q)	e (Pt . It)	Pn.In	
		التكاليف (Costs)		
	الإيرادات (Revenue)	المدخلات القابلة للمتاجرة Tradable Inputs	المدخلات المحلية Domestic Resources	الأرباح (Profit)
الأسعار الخاصة (Private prices)	A	B	C	E
الأسعار الاجتماعية (Social prices)	E	F	G	H
التحويلات (Transfers)	I	J	K	L

يمثل الصف الأول للمصفوفة، الأسعار الفعلية لكل من العائد الإجمالي(A) وكلفة المدخلات المتاجر بها(B)، وكلفة الموارد المحلية(C)، والأرباح بالأسعار الخاصة(D)، حيث أن:

.(D=A-B-C)

يمثل الصف الثاني، الأسعار الاجتماعية(أسعار الظل) للعائد الإجمالي(E) وكلفة المدخلات المتاجر بها(F)، وكلفة الموارد(G) والاربحية الاجتماعية (H)، حيث أن: (H=E-F-G).

تمثل (L) التحويلات الصافية، وتمثل صافي التأثيرات لسياسة التدخل الحكومي، حيث إن:

(L= D-H)، كما تمثل(I) تحويلات الناتج وهي الفرق بين السعر المحلي(الفعلي) والسعر الحدودي(الاجتماعي) للناتج حيث أن: (I=A-E).

أما (J) فتمثل تحويلات المدخلات المتاجر بها وهي تحويلات ناتجة عن الفرق بين الفعلي والسعر الظلي، حيث أن: (J=B-F)، وتمثل(K) تحويلات الموارد المحلية، وتنتج عن الفرق بين السعر الفعلي(C) والسعر الظلي (G) للموارد المحلية.

المناقشة:

بما أن منطقة الجبل الاخضر ذات انتاج وانتاجية عالية لمحصول القمح في ذلك الوقت وشملتها جميع السياسات والخطط التنموية فقد تم اختيارها نموذجاً للتطبيق.

اولاً: حساب الصف الاول من المصفوفة (الاسعار الخاصة):

بعد الحصول على بيانات الاستبيان في الاستبانة الخاصة بالدراسة أمكن وضع الجدول(2) والذي يوضح التكاليف الخاصة لمحصول القمح في منطقة الجبل الاخضر للموسم (2006/2005) والذي يوضح تكاليف المدخلات المحلية (الغير متاجر بها) والتي تشمل كل من (الحرث والبذار ونثر البذار والاسمدة ونثر الاسمدة والحصاد والدراس ونقل المحصول والاتبان ومكافحة الحشائش يدوياً) وذلك بالأسعار الخاصة، حيث كان مجموعها 135.29 دينار/للطن، ويحتوي الجدول ايضاً تكاليف المدخلات المتاجر بها والتي تشمل كل من (الاهلاك، والعمالة العائلية، والايجار) والبالغ مجموعها حوالي 183.24 دينار/للطن، كما تبين من الاستبيان ان العائد المتحصل عليه يبلغ حوالي 493 دينار/للطن وبالتالي يمكن التوصل الى الربحية الخاصة البالغة حوالي 174.47 دينار/للطن كما هو موضح بالجدول(2)

جدول(2): تكاليف عناصر الانتاج والعائد "ميزانية الحقل" بالأسعار الخاصة :

	عناصر الانتاج	كلفة العنصر الانتاجي (دينار / الطن)
المدخلات المتاجر بها (B)	الحرث	26.19
	البذار	36.50
	نثر البذار	4.78
	الاسمدة	17.94
	نثر الاسمدة	4.13
	الحصاد والدراس	39.17
	نقل المحصول والاتبان	4.50
	مكافحة الحشائش يدوياً	2.08
	المجموع	135.29
المدخلات الغير متاجر بها (المحلية) (C)	الاهلاك	73.09
	العمالة العائلية	17.85
	الايجار	92.30
	المجموع	183.24
المجموع		318.52
العائد (A)		493
الأربحية الخاصة(D)		174.47

***المصدر:** جمعت وحسبت من بيانات الملحق رقم(2).

ثانياً: حساب الصف الثاني من المصفوفة (الاسعار الاجتماعية):

اذا كانت الاسواق في حالة منافسة كاملة والاقتصاد في حالة توازن عام، فأن الاسعار السائدة تمثل الاسعار الاجتماعية ولعدم توفر هذه الشروط في السوق والاقتصاد الليبي بسبب الاستمرار في سياسات التدخل ، فأن أسعار السوق لا تمثل أسعار

التوازن(اسعار الظل)، وبما أن الاسعار الاجتماعية لا يمكن إيجادها مباشرة من السوق المحلي، تم اللجوء الى الاسعار الاجتماعية(Border prices) والتي تعطي ارقاماً تقريبية للأسعار الاجتماعية، حيث يتم احتساب أسعار المساواة للاستيراد(Import parityprices) على وفق المعادلة الاتية:*

$$IPP = BP_{(cif)} * ER + HCP + TCBM + IC - TCFM - TPC$$

إذ أن:

IPP = سعر المساواة للاستيراد $BP_{(cif)}$ = السعر الحدودي للاستيراد*

ER = سعر صرف التوازن HCP= تكاليف التحميل والمناولة

TCBM = تكاليف النقل من الحدود الى السوق IC = تكاليف التأمين

TCFM = تكاليف النقل من المزرعة الى السوق TPC = تكاليف التصنيع (الفقد في الوزن)

جدول(3): **تعديل الاسعار العالمية لمحصول القمح الى القيمة المساوية للاستيراد عند باب المزرعة 2006/2005.**

سعر استيراد الطن الواحد من القمح العالمي (F.O.B)	171.04 دولار/ طن
+ كلفة النقل والتأمين وصولا إلى الميناء (الحدود)	45 دولار/طن
= السعر الاستيرادي (C.I.F)	216.04 دولار/طن
سعر الصرف التوازني (دينار/ دولار)	1.57 دينار
= سعر الاستيراد (C.I.F) بالدينار الليبي	339.18 دينار/طن
+ كلفة النقل والتحميل من الميناء إلى المخازن الرئيسية	30 دينار/طن
- كلفة الفقد في الوزن (15%)	55.38 دينار للطن
= القيمة المساواتية للاستيراد	313.8 دينار/طن
- تكاليف النقل من المزرعة للسوق	10 دينار/طن
= القيمة المساواتية للاستيراد عند باب المزرعة	303.8 دينار /طن

***المصدر:** جمعت وحسبت من قبل الباحث.

تم اعتماد السعر العالمي للقمح عام 2005 والذي بلغ حوالي(171.04) دولار/للطن**، وتم تعديل هذا السعر الى سعر الصرف التوازني للدينار الليبي مقابل الدولار الامريكي والذي بلغ(1.57) دينار/دولار كمتوسط لسنة 2005، مع الاخذ بعين

*.Muhammed,N.J.and A.A.mudhi,**Analyzing the impact of price policy on wheat production inIraq by using policy analysis matrix (PAM).**J.TIJAS.

* (Cost Insurance Freight) (C.I.F) وتعني ان الذي سيقوم بشحن البضاعة هو الذي يتحمل كل من تكلفة البضاعة والتأمين عليها ومصاريف الشحن حتى تكون جاهزة التسليم في ميناء المستورد.

* (Free on Board) (F.O.B) وتعني ان تكون مسئولية المستورد عندما تكون البضاعة جاهزة التسليم على رصيف الشحن الخاص بالمصدر ثم يتولى المستورد التأمين عليها ومصاريف شحنها حتى الوصول إلى ميناء المستورد ويتحمل المستورد خطر الضياع إذا ما حدث اي شيء للبضاعة.

الاعتبار كلفة النقل والشحن وكلفة الفقد في الوزن من سعر الطن الواحد، لنحصل اخيراً على القيمة المساوية للاستيراد عند باب المزرعة والبالغة (303.8) دينار/للطن والتي تمثل القيمة المساوية الاجتماعية للطن الواحد من محصول القمح أو العائد الاجتماعي(E). كما يوضح الجدول (4) ميزانية الحقل بالأسعار الاجتماعية (الاقتصادية) والذي يبين التكاليف الاجتماعية لمحصول القمح في منطقة الجبل الاخضر للموسم (2006/2005) والذي يوضح تكاليف المدخلات المحلية (الغير متاجر بها) والتي تشمل كل من (الحرث والبذار ونثر البذار والاسمدة ونثر الاسمدة والحصاد والدراس ونقل المحصول والاتبان ومكافحة الحشائش يدوياً) وذلك بالأسعار الاجتماعية، حيث كان مجموعها 137.66 دينار/للطن، ويحتوي الجدول ايضاً تكاليف المدخلات المتاجر بها والتي تشمل كل من (الاهلاك، والعمالة العائلية، والايجار) والبالغ مجموعها حوالي 214.24 دينار/للطن، كما تبين من الجدول(3) أن العائد المتحصل عليه بعد تعديل السعر العالمي الى السعر المحلي حيث بلغ حوالي 304 دينار/للطن وبالتالي يمكن التوصل الى الربحية الخاصة البالغة حوالي (47.9) دينار/للطن كما هو موضح بالجدول(4).

جدول(4) تكاليف عناصر الانتاج والعائد "ميزانية الحقل" بالأسعار الاجتماعية:

	عناصر الانتاج	كلفة العنصر الانتاجي (دينار / الطن)
المدخلات المتاجر بها (F)	الحرث	26.65
	البذار	37.14
	نثر البذار	4.86
	الاسمدة	18.25
	نثر الاسمدة	4.20
	الحصاد والدراس	39.86
	نقل المحصول والاتبان	4.58
	مكافحة الحشائش يدوياً	2.12
	المجموع	137.66
المدخلات الغير متاجر بها (المحلية) (G)	الاهلاك	85.46
	العمالة	20.87
	الايجار	107.92
	المجموع	214.24
المجموع		388.09
العائد (E)		304
الأربحية الاجتماعية (H)		(47.90)

*__المصدر:__ جمعت وحسبت من قبل الباحث

بعد اتمام حساب التكاليف والعوائد بالأسعار الخاصة والاجتماعية، أصبح بالإمكان وضع تقديرات لعناصر مصفوفة تحليل السياسات(PAM)، وكما في الجدول(5) حيث يمثل مصفوفة تحليل السياسات للطن الواحد من محصول القمح محسوبةً بالدينار/طن.

** منظمة الاغذية والزراعة (الفاو)، **قسم الاحصاء**، شبكة المعلومات الدولية الانترنت، متوفر على الرابط http://www.fao.org/home/ar/

جدول (5) عناصر مصفوفة تحليل السياسات بالأسعار الخاصة (اسعار السوق) والاسعار الاجتماعية (اسعار الظل) ومجموع التحويلات الناتجة عنها للطن الواحد من القمح.

	e(Pq.Q)	e (Pt.It)	Pn.In	h الأرباحg (Profit)
	الإيرادات (Revenue)	التكاليف (Costs)		
		المدخلات القابلة للمتاجرة Tradable Inputs	المدخلات المحلية Domestic Resources	
الأسعار الخاصة (Private prices)	(A) 493	(B) 135.29	(C) 183.24	(D) 174.47
الأسعار الاجتماعية (Social prices)	(E) 304	(F) 137.66*	(G) 214.24*	(H) (47.90)
التحويلات (Transfers)	(I) 189	(J) (2.37)	(K) (31)	(L) 222.37

***المصدر:** جمعت وحسبت من بيانات الاستمارة

تشير نتائج مصفوفة تحليل السياسات (PAM) الى وجود دعم كبير للناتج من محصول القمح عن طريق السياسات الموضوعة، حيث ان تحويلات العائد(I) والتي تمثل الفرق بين العائد بالأسعار الخاصة(A) والعائد بالأسعار الاجتماعية (E) قد جاءت بقيمة موجبة أي أن العائد الخاص أكبر من العائد الاجتماعي، في حين أوضحت تحويلات المدخلات القابلة للمتاجرة (J) والبالغة قيمتها 2.37- ويدل هذا ان اسعار المدخلات المتاجر بها محلياً(B) اقل من الاسعار العالمية لها(F)، مما يؤشر الى وجود دعم على اسعار هذه المدخلات وان كان صغيراً وكذلك تحويلات الموارد المحلية(K)، السالبة (31-) الى وجود دعم لهذه الموارد.

تشير الارباح الى أن انتاج القمح في ليبيا يحقق ارباحاً خاصة كبيرة بلغت حوالي 174.47 دينار/طن في حين كانت الارباح الاجتماعية سالبة 47.9- دينار/طن مما يؤشر إلى أن السياسات المتبعة لا تشجع على استخدام الموارد الانتاجية بشكل كفوء لا سيما التقنيات الحديثة التي تزيد من انتاجية الهكتار الواحد، ويبقى سعر الصرف المحدد بأقل من القيمة الحقيقية هو الداعم الحقيقي لنظام انتاج القمح في الجبل الاخضر وبالتالي تصبح السياسة السعرية هي الاكثر تأثيراً على هذا النظام.

* القيمة دولار/للفدان ÷2.47 لتحويلها إلى قيمة دولار/بالهكتار× سعر الصرف 1.57 دينار ليبي × متوسط انتاجية الهكتار في الجبل الأخضر = تكلفة طن القمح بالدينار الليبي.

كما جاءت التحويلات الصافية (L) بقيمة موجبة بلغت حوالي 222.37 دينار/طن مما يعني أن التأثير الاجمالي لجميع سياسات التدخل الحكومي في نظام محصول القمح والتي تؤثر بدورها في اسعار المدخلات واسعار الناتج وسعر الصرف هو لصالح المنتجين على المدى القصير.

النتائج:

1. بينت نتائج تحليل مصفوفة السياسات لمحصول القمح في ليبيا أن العائد بالأسعار الخاصة (A) اكبر من العائد بالأسعار الاجتماعية (E) مما يدل على وجود دعم حكومي لأسعار الناتج.

2. بينت النتائج أن الاسعار الخاصة للمدخلات القابلة للمتاجرة (B) اقل من الاسعار الاجتماعية لها (F) مما يدل على وجود اعانات مالية من خلال شراء مستلزمات الانتاج بسعر اقل فيما لو كانت تجارتها حرة.

3. بينت النتائج أن الاسعار الخاصة للمدخلات المحلية (C) أقل من الاسعار الاجتماعية لها (G) مما يدل على دعم حكومي للمنتجين لاستخدام هذه المدخلات وعدم فرض ضرائب على استخدامها.

4. يحقق الاستثمار في زراعة وإنتاج محصول القمح أرباحاً خاصة (D) مجزية للمستثمرين في حين أن القيمة السالبة للأرباح (H) الاجتماعية تعني تحمل الدولة لهذه الخسارة او أن السياسة السعرية المتبعة لا تشجع على استخدام الموارد الانتاجية بشكل كفؤ لا سيما المتعلقة بالتقنيات الحديثة التي قد تزيد من انتاجية الهكتار الواحد.

5. جاء الاثر الاجمالي لسياسات التدخل الحكومي التي يوضحها صافي التحويلات (L) والمؤثرة في أسعار المدخلات والناتج وسعر الصرف بقيمة موجبة ، أي أن هذه السياسات في مصلحة المنتجين على المدى القصير وهذا ما يؤكد أن منتجي محصول القمح كانوا يتقاضون سعراً محلياً اعلى من نظيره العالمي.

التوصيات:

1. الاستمرار في تقديم كلا من الدعم المباشر وغير المباشر لمزارعي القمح، والذي يتفق مع ما هو مسموح به في إطار الاتفاقيات التجارية الدولية باعتبار أن محصول القمح من المحاصيل الاستراتيجية التي يعتمد عليها المجتمع تبعاً لنمط استهلاكهم المعتمد على محصول القمح بالإضافة إلى المساهمة في سد الفجوة الغذائية منه من خلال زيادة المعروض من الناتج المحلي، والتقليل من درجة الاعتماد على الأسواق العالمية لتدبير جزء من الاحتياجات المحلية من القمح وبالشروط التي تفرضها تلك الأسواق وبالتالي خفض العجز في ميزان المدفوعات فضلا عن خفض حدة المخاطر المرتبطة بتلك الأسواق.

2. إنشاء جهاز أعلى للأسعار تشترك فيه الهيئات المسؤولة والمهتمة بالسياسات السعرية الزراعية وذلك بالعمل على دراسة الاسعار العالمية للمحاصيل بصورة دورية للاسترشاد بها عند وضع أسعار للمحاصيل لتشجيع الصادرات والحد من الواردات وتحقيق حماية للمنتج والمستهلك من خلال الربط بين السياسة الزراعية الخاصة بكل منهما لتحقيق استقرار الاسعار.

3. إعادة النظر في السياسات الحكومية مع ضرورة زيادة المساحات المزروعة بمحاصيل القمح بما يتلاءم كفاءتها الانتاجية مع الوضع في الاعتبار الربحية النسبية لهذا المحصول.

4. التوسع الرأسي من خلال استنباط أصناف عالية الانتاجية للعمل على زيادة الانتاج وتقديم الدعم للمزارعين في صورة تقاوي جيدة وأسمدة وغيرها من مستلزمات الانتاج لتشجيع المزارعين على زراعة محصول القمح.

5. تحديد سعر عادل لتوريد محصول القمح بما يتناسب مع السعر العالمي قبل زراعة المحصول بأشهر حتى يضمن للمنتج تغطية التكاليف وتحقيق هامش ربحي معقول وسعر عادل للمستهلك.

6. بالرغم من عدم وجود ميزة نسبية في انتاج القمح الا انه قد يتم الاستمرار في انتاجه وذلك لكون محصول القمح من المحاصيل الاستراتيجية والتي قد تكون اداة ضغط سياسي الا انه من ناحية اخرى يعتبر محصول الشعير محصول منافس لمحصول القمح ويمكن زراعته ودعم انتاجه كون استخداماته قد تفوق استخدامات القمح خاصة في ليبيا بالإضافة إلى الاستخدام البشري فهو يستخدم كعلف للحيوان.

7. عند دراسة الآثار المترتبة على التغيرات في السياسة السعرية يوصى بالأخذ بعين الاعتبار ببعض التأثيرات غير المباشرة للسياسات الاقتصادية الكلية كسياسة سعر صرف العملة المحلية وسياسة التجارة الخارجية للتعرف على تأثير الأسعار العالمية على السوق المحلي.

8. تبين أنه بالنظر إلى النتائج فإنه يمكن التوصل إلى انه بالإمكان أن تستبدل زراعة محصول القمح بمحصول الشعير بناء على عدم وجود ميزة نسبية في انتاجه.

9. اعتماد طرق التحليل التي تؤخذ بعين الاعتبار مقارنة الأسعار المحلية مع الأسعار العالمية لدراسة مدى استجابة الأنظمة الزراعية لسياسات التدخل السعرية وكفاءة أداء تلك السياسات وعدم الاقتصار على الأسعار المحلية في التحليل لأنها قد تعطي نتائج مظللة لواضعي السياسة.

10. تعميم هذا الأسلوب من التحليل ليشمل كافة المحاصيل الاستراتيجية ولسنوات متعاقبة والعمل على إيصال نتائج الدراسة لواضعي القرار للاستفادة منها في الجانب التطبيقي.

11. تحديد سعر صرف يعكس قيمة الدينار الحقيقية امام العملات الاجنبية الاخرى.

Analysis of Agricultural Policy of Wheat Crop (A Case Study of Wheat Producers in Al- Jabal Al- Akhdar Region byUsing the Policy Analysis Matrix (PAM)

***Dr Khaled .|A.M.Allafi** ***Dr Adalhamed.T,B.Sulyman**
**** Miloud Hamad Mohammed** *****Soad. Saleh. Omar. Mekael**

Abstract: Usually the state intervenes in economic policies in various forms, and the effects of these policies may be unclear through their impact on income or achieving productive or economic efficiency. Matrix Policy Analysis is one of the tools for assessing and analyzing policies, where the prices of social of agricultural crops were compared with private prices to estimate the elements of the Policy Analysis Matrix for wheat crops by comparing social prices and private prices by adopting a mathematical method known as (Policy Analysis Matrix).The production inputs were divided into local inputs and tradable inputs, and estimate the need of each one hectare from each production factor by using social and private prices after adopting the world exchange for the local currency, which estimated by 1.57 dinars / dollars in order to adjust the world prices of the inputs and outputs.

The results of the study indicated that the positive value of the net policy transfers amounted about 222.37 dinars per tonne, which means that the policies came in the interest of the producers in the short term, as the rest of the results indicated the existence of government support for output prices and the existence of financial subsidies through the purchase of production inputs at a lower price comparing with world prices. As well as the existence of government support on local inputs and not imposing taxes on their use, as the negative value of social prices indicated that the state bears the loss by imposing a price lower than its real value, and the study recommended the need to continue providing direct and indirect support to determine a fair price for the supply of wheat crops. In proportion to the global price before the cultivation the crop in order to include the product covering the costs, achieving a reasonable profit margin and a fair price for consumers, promising to consider government policies, as well as continuing to produce wheat despite the non-comparative advantage in its production because it is one of the important strategic crops related to food security also recommended the adoption of methods of analysis that take into account a comparison of local prices with world prices to study the extent of agricultural systems response to price intervention policies and the efficiency of the performance of those policies.

المراجع:

1. منظمة الاغذية والزراعة (الفاو)، **قسم الاحصاء**، شبكة المعلومات الدولية الانترنت، متوفر على الرابط ./http://www.fao.org/home/ar

2. علي عبد الله اليساني، **دراسة اقتصادية لأثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على القطاع الزراعي بالجمهورية اليمنية**، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، مصر، 2005.

3. سميرة عثمان الكواش، **التحليل الاقتصادي لمحددات انتاج القمح في ليبيا (منطقة الجبل الاخضر كحالة دراسية ،** (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم الاقتصاد الزراعي ،كلية الزراعة، جامعة عمر المختار ، البيضاء ، ليبيا ،2007.

4. معتز عليو مصطفى احمد، **تقييم السياسات الزراعية لأهم المحاصيل في مصر باستخدام مصفوفة تحليل السياسات (PAM)**، المجلة السورية للبحوث الزراعية، المجلد(7)، العدد(1)، دمشق، سوريا،2020.

5. Eric a,monke Scott R. pearson(1989) **The policy analysis matrix for Agricultura Development,** lthaca NY: cornell University press.
6. Muhammed,N.J.and A.A.mudhi(2016),**Analyzing the impact of price policy on wheat production in Iraq by using policy analysis matrix (PAM).**J.TIJAS.